المناهج التعليمية (الجامعية) ودورها في ترسيخ السلوك الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د. احمد غالب محي

كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين

يتناول بحثنا هذا المناهج التعليمية ودورها في ترسيخ السلوك السياسي الديمقراطي في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣، إذ على الرغم مما طرأ من(تحديث) طفيف على بعض المناهج الدراسية ، إلا انه لم يكن بمستوى الطموح كونه لا يصب في تعزيز واقع التحول الديمقراطي ألذي يمر به البلاد ، فلا تزال معظم المناهج الدراسية تتسم بالقدم وعدم مواكبتها لروح العصر ، فضلاً عن قدم الادوات المستخدمة في الحقول التطبيقية والمختبرية ، والأهم الأساليب التقليدية التي لا زالت متبعة في إدارة العملية التعليمية مما ينعكس بالسلب على موضوعة تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ السلوك الديمقراطي.

Abstract

The thesis deals with educational curricula and its role in promoting national identity and consolidating democratic political behavior in Iraqpost-2003. Despite of the slight modernization of some curricula, it was not ambitious because it does not enhance the reality of democratic transition, since the majority ofcurricula are old and not fit the Zeitgeist, in addition to the tools used and laboratory fields, and most importantly the traditional methods that are still practiced in the management of the educational process, which is reflected negatively on strengthening of the national identity and consolidating the Democratic behavior.

الكلمات المفتاحية: المناهج التعليمية–السلوك–الديمقراطية–الجامعة –التحول– الهوية–المواطنة

المقدمة

يقوم كل نظام سياسي على فلسفة سياسية تكون معبرة عن اتجاهاته السياسية ، يتم ترجمتها على ارض الواقع عن طريق برامج وأهداف وأنشطة المؤسسات السياسية المنبثقة عنه، والمؤسسة التعليمية (الجامعة) هي إحدى تلك المؤسسات.

فالجامعة ، وعبر ما تحتويه من مناهج دراسية ومفردات مقررة فهي تترجم فلسفة القابضين على السلطة، على ان هذا الامر يختلف من نظام لآخر بحسب طبيعته. فالانظمة الشمولية غالباً ما توظف مناهجها الدراسية لتحقيق اغراض سلطوية هدفها "تمجيد الحكام"، وإضفاء صبغة "الشرعية" على آيديولوجياتهم وسياساتهم، بينما تختص المناهج الدراسية للانظمة الديمقراطية بتنشئة وتثقيف الافراد سياسياً بأتجاه قيم المواطنة وإعلاء شأنها.

لقد عانى العراق قبل عام ٢٠٠٣، وتحديداً خلال فترة سيطرة نظام حزب البعث الشمولي (١٩٦٨-٢٠٠٣) من ادلجة مناهج التعليم وتدجينها لمصلحة النظام وشخص رئيسه، من خلال فرض بعض المقررات الدراسية التي تهدف الى غرس قيم ثقافية معينة، كمادة "الثقافة القومية" التي تولى تدريسها بعض اعضاء الهيئة التدريسية من المحسوبين على حزب السلطة، وممن هم يدينون بالولاء له، والذين يمتلكون في الغالب درجات حزبية، ما افرغ عملية التدريس من مضمونها، كون المادة الملقاة غير قابلة للنقاش، او إبداء رأي مخالف بخصوصها، إنطلاقاً من المبدأ المعروف "نفذ ثم ناقش".

وبعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ اتخذ التعليم الجامعي اتجاهات جديدة تتوافق ضمناً مع عملية التحول الديمقراطي تلك ، الا انها لا تنسجم معها مضموناً ، لا سيما فيما يخص المناهج الدراسية التي بقيت محافظة على طابعها التقليدي ، وبدت خالية المضمون في ظل غياب السلوك الديمقراطي وغياب التطبيقات العملية له ، مع عدم توفر المناخ المناسب لإنبات وغرس قيم التسامح وتقبل الرأي الاخر .

إذ ان قدم المناهج الدراسية ، وعدم مواكبتها لروح العصر، وانفصالها عن الواقع المعاش، مع محدودية حرية ممارسة العمل الاكاديمي من قبل الاساتذة والباحثين ، ما انعكس بالسلب على مجمل العملية التعليمية في البلاد، بشكل لم يخدم ترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى السلوك والممارسة.

إشكالية البحث

تركز إشكالية البحث على فكرة رئيسة جوهرها إن المناهج التعليمية (الجامعية) في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على بعض اتجاهاتها ، إلا إنها لا تزال غير منسجمة مع واقع التحول الديمقراطي وغير داعمة للمؤسسة التعليمية للأرتقاء بدورها المناط بها في تعزيز السلوك السياسي الديمقراطي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :إن عملية ترسيخ السلوك الديمقراطي في العراق لا تتحقق إلا إذا

واكبتها ثورة في المناهج التعليمية وفي طرق إدارة العملية التعليمية ، فكلما أرتقت المناهج التعليمية وطرق أدارتها كلما انعكس ذلك بالإيجاب على واقع السلوك الديمقراطي وسبل تعزيزه، والعكس صحيح أيضاً.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى البحث عن تحولات السياسة التعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وتحديداً فيما يخص المناهج المعتمدة ومدى مواكبتها لطبيعة التحول من عدمه.

منهجية البحث

تم الاستعانة بالدرجة الأساس بمنهج التحليل النظمي الذي يقوم على تحليل مدخلات النظام السياسي ومخرجاته.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى المحاور الثلاثة التالية

اولاً: مضامين المناهج التعليمية والسلوك السياسي الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

ثانياً: دور أساتذة الجامعات في ترسيخ السلوك السياسي الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣

ثالثاً: نحو الارتقاء بواقع المناهج والمؤسسة التعليمية

اولاً: مضامين المناهج التعليمية والسلوك السياسي الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

تعد مقررات التدريس القائمة على اسس منهجية في التفكير ومواكبة روح العصر ضرورة لازمة لكي تتمكن الجامعات من القيام بالدور الموكل بها في ترسيخ القيم الديمقراطية ، وتعزيز الوحدة الوطنية، والتأسيس لثقافة التسامح وقبول الآخر دينياً او طائفياً ... الخ ، لا سيما في مجال التخصصات الإنسانية . فتسليح الطالب برصيد معرفي ممنهج يتيح له الحكم على الآراء والافكار من منطلق عقلي نزيه يتسم بالموضوعية ، والإنصاف ، وسعة الإطلاع ، يشكل له في النهاية مناعة معرفية ضد التعصب والافكار المنحرفة البعيدة عن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي [١].

فالديمقراطية ، والقيم والسلوكيات المشتقة منها تتطلب من الجامعات العمل على بناء منهجية التفكير لدى الطلاب وتعليمهم المناهج والاساليب التي تساعدهم في البحث والتقصي والدراسة وتشجيعهم على التساؤل الحر والنقاش والحوار وتعليمهم على احترام آراء الآخرين وتقبل النقد وحق الاختلاف ، كل ذلك من اجل ضمان تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة تقوم على السلوك الايجابي كي يكون الطلبة بعد التخرج من الجامعة مؤهلين لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والادارية والمشاركة الايجابية في بناء مجتمعاتهم على احسن وجه[٢].

ويمكن ان نشير هنا الى بعض التجارب العالمية في هذا المجال ، فمن بينها تجربة الولايات المتحدة الامريكية التي تمتاز بالتنوع الثقافي والإثني والمذهبي ، إذ يوجد في المدارس الامريكية وفي بعض الولايات مادة تبدأ منذ الصف الاول الابتدائي تسمى مادة المناظرة ، وفي المرحلتين المتوسطة والثانوية تبدأ مباريات المناظرة تتسع لتشمل مدارس الولايات ، وهناك جوائز وشهادات تقديرية وسنوية للفائزين في هذه المناظرات

---

[١] دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، ناظم عبد الواحد الجاسور، ص ١٨.

[٢] التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، محمود صالح الكروي ، ص ٢٧.

التي تطرح فيها قضايا حساسة تهم المجتمع الامريكي وتتم المناقشة بحوار هادئ ومقنع ، والطالب الذي يستطيع إقناع الآخرين بوجهة نظره تنتظره جائزة تصل الى المنحة الدراسية المجانية في إحدى الجامعات [٣].

وكذا الحال في المملكة العربية السعودية ، فقد اضطلع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمهمة توقيع مذكرة تفاهم وعقد شراكة مع وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٧ ، إذ شملت الإتفاقية او مذكرة التفاهم جميع مجالات التعاون بين الطرفين التي تؤدي الى ترسيخ ثقافة الحوار وفق منهج المشاركة، ونقلها الى فئة مهمة من المجتمع وهم الطلاب والشباب والمعلمين، والتي تهدف الى توسيع مجالات الحوار وتنميته اجتماعياً، ومن خلال التعرف على الآخر والحوار معه من اجل تعزيز قيم المحبة والتسامح في نفوس المواطنين[٤]. بعد ان انتشر الفكر التكفيري المتطرف واثر على لحمة النسيج الاجتماعي.

أمّا في العراق، فقد أدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد من حيث كونه يمر بعملية تحول ديمقراطي قامت على انقاض نظام استبدادي انتهك حقوق الإنسان العراقي وصادر حرياته ، الامر الذي دفعها الى اتخاذ سلسلة إجراءات اختصت بتعديل بعض المناهج الدراسية وإدخال مقررات دراسية لبعض المراحل تخص حقوق الإنسان والديمقراطية ، في محاولة لترميم النسيج الاجتماعي المتضرر جراء تلك السياسات.

لكن الملاحظ على تلك المناهج، انها ما زالت لا تفي بالغرض في هذا الإطار بما يتواكب مع طبيعة المرحلة وضروراتها، فبإستثناء بعض الإصلاحات الطفيفة التي طالت المناهج الدراسية، وإلغاء ما يتعلق بالايديولوجية البعثية، فإنها لا زالت بعيدة عن تفعيل قيم المشاركة السياسية الإيجابية، وغرس السلوكيات الديمقراطية، واحتواء التنوع والتعدد الذي يتسم به المجتمع العراقي.

فمع إقرار تدريس مادتي(حقوق الانسان والديمقراطية والحريات العامة) وفي عموم الاقسام والفروع في المعاهد والكليات والجامعات العراقية الاهلية والحكومية ، إلا ان مفرداتهما تتركز على اسس نظرية ، ولم تتضمن مفردات تعّرف الطلبة بماهية العملية السياسية في العراق ، وكيفية تعزيز عملية التحول الديمقراطي والتعريف بالدستور الجديد والاحكام التي تضمنها بما في ذلك طبيعة النظام السياسي والحقوق والحريات الخاصة والعامة للمواطنين العراقيين[٥].

كما لوحظ من خلال تجربة السنوات السابقة لتدريس هاتين المادتين عدم الاهتمام بهما من قبل إدارات الكليات والطلبة على حد سواء ، فالكليات كثيراً ما تزج بألاساتذة قليلي الخبرة او حديثي التدريس او من مراتب علمية دنيا ، لتدريس هذه المادة [٦]بأعتبارها مادة ثانوية يستعان بها في الغالب لسد نصاب التدريسي ، ما يفرغ جوهر المادة من مضمونها الحقيقي القائم على التفاعل والحوار ومعايشة الواقع .

---

[٣]) دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣-١٤.

[٤]) المصدر نفسه ، ص ١٤.

[٢]) التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، طه حميد حسن العنبكي، ص ٧٠.

[٣]) ، المواطنة وتدريس مادة حقوق الانسان ، جواد مطر الموسوي ،ص ١٣٤.

مقابل ذلك ، فإن الطالب كثيراً ما يتهرب من الدخول الى قاعة المحاضرات.

نقطة اخرى تثار في هذا الشأن تتعلق بعدم وجود كتاب منهجي يخص المادة ، وعدم استعانة التدريسيين في الغالب بوسائل استيضاح من شأنها شد الطالب للمحاضرة ، وإطلاعه على تجارب سابقة تم فيها انتهاك حقوق الإنسان وتجاوز على الحريات العامة من قبيل جهاز (الداتوشو)، او عرض فيلم وثائقي ، او مجموعة صور تخص حالة ما ومن ثم استعراض الحلول والمعالجات المستخدمة لمحو آثار تلك الانتهاكات.

إن تدريس مادة حقوق الإنسان لا تكفي وحدها بوصفها مادة مستقلة ، إذا لم تشبع ضمن المواد الاخرى في إطار التربية الشاملة المتكاملة ، وان تدريس مفرداتها يفترض ان تبدأ من مراحل التعليم الاولي صعوداً حتى المراحل العليا لغرض تأصيل الوعي الجامعي بالحقوق التاريخية للإنسان. فالمجتمع العراقي يتكون من اطياف متعددة ، ومن ثم فهو بحاجة ماسة الى الاندماج والتعايش بحرية تحافظ على حقوقه ، وان من يعرف حقوقه يكون اكثر حرصاً على احترام حقوق غيره ، وهذا يبشر بمجتمع اكثر تسامحاً وتعايشاً سلمياً([٧]).

لذا اضحى من الضروري إعادة النظر في مفردات هاتين المادتين ، مع ضرورة التركيز على التعريف بالحياة السياسية الجديدة في العراق وما جرى عليها من تطورات سياسية ودستورية وكيفية العمل على ترسيخها ومن ثم تطورها وصولاً الى تثبيت بناء المجتمع الجديد وترسيخ اسس الدولة الديمقراطية ، وكل ذلك لا يمكن الوصول اليه إلا بمشاركة الجميع بلا إقصاء او تهميش لأية ملة او طائفة ، لذا ينبغي التركيز على العمل على إدخال مفردات تعزز نشر المفاهيم والقيم التي تشجع على اعتماد الحوار كأسلوب للتفاهم المشترك والقبول بالآخرين واحترام آرائهم ومنحهم الحق في ممارسة حقوقهم ، مع التأكيد على ضرورة تحمل الجميع كامل المسؤولية في البناء والتنمية على كل الاصعدة([٨]).

وكذا الحال بالنسبة لمناهج التاريخ والعلوم الاسلامية ، فإنها ينبغي ايضاً ان تخضع لمبادئ واساسيات مهمة ، في مقدمتها الارتقاء والنهوض بمستوى التعليم في البلد ، مع الاخذ بنظر الاعتبار التعددية الثقافية والقومية ، وإشاعة الافكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وروح التسامح والصفح ، واحترام الرأي الآخر ، عبر التأكيد على التربية المدنية ورفض أي شكل من اشكال التعصب او التطرف الديني والمذهبي والقومي والمناطقي([٩]).

فالتاريخ يجب ان لا يدرس بأعتماد مفاهيم احادية الجانب من المعرفة ، بل ينبغي تدريسه لبناء قيم مشتركة ولتعزيز الهوية الوطنية ، وإبراز قيمة الحضارة العراقية والاسس التي ينوي العراقيون تبني تنميتها في الوقت الحاضر ، إذ يمثل التاريخ العراقي تاريخ المكونات الاثنية والدينية والثقافية كلها ؛ كما ان تأصيل الهوية الدينية او هوية المجموعات ضروري لجعل الطلاب يحترمون الإرث

[١]) المصدر نفسه ، ١٣٥.

[٢]) التنشئة الاجتماعية–السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١.

[٣]) جامعة المستقبل : التحديات العلمية والآفاق الوطنية ، عبد السلام ابراهيم بغدادي ،ص٣١.

الثقافي والتاريخي للأخرين ، وسيدعم ذلك العيش المشترك ويعزز الولاء للهوية الوطنية([10]).

وهذا يتطلب بدوره ان تتضمن كتب التاريخ شخصيات وطنية ، ادت خدمات جليلة في الحفاظ على وحدة الوطن ومصلحته العليا ، فكتب التاريخ ينبغي ان تنطوي على شخصيات مقبولة ومعروفة لا تثير النعرات الطائفية والقومية ، ولا تميل الى أي مما تطرحه الانعكاسات التي تثير الخلافات بين ابناء الوطن الواحد. بمعنى آخر ، ان تكون المادة التاريخية فيها شئ من الرضا والقبول من قبل الشرائح الوطنية كافة([11]).

ومن هنا يتوجب على وزارة التعليم العالي العراقية بمختلف مؤسساتها من مراكز بحثية ومعاهد علمية وجامعات أنْ تنهض بمهمة إعادة كتابة لوائحها الإدارية والأكاديمية بما يخدم مسيرة العلم ، ويصبّ في صالح إعادة بناء الروح العراقية الوطنية ، ويفتح آفاق التعليم العالي والبحث العلمي على أوسع بواباته بلا تضييق وبلا مصادرة لحرية اكتساب المعلومة اوحرية البحث العلمي([12]).

ولعل اول خطوات تحقيق ذلك واهمها ، هو ان يتم إنجاز المناهج الدراسية بطريقة تجعلها مقبولة من جميع جهات المجتمع العراقي ، وهذا يحتاج الى التعاون والابتعاد عن تسييس المناهج ، وان تكون المناهج الدراسية بعيدة عن التدخلات ، وان تكون مستوعبة لجميع الافكار التي تهدف إلى وحدة البلد أرضاً وشعباً، ولا تتأثر بالاتجاهات في التغيير الموجه والمغرض ، وان لا تخضع للتجاذبات السياسية والطائفية والعرقية والمناطقية([13]).

فتحقيق التعايش المشترك وديمومته يتطلب إعادة بناء المناهج الدراسية لتعزيز اهمية المهارات المدنية والديمقراطية لجميع الطلبة العراقيين لأجل مساعدة الطلبة ليتمكنوا من النظر الى العراق بوصفه مجتمعاً متعدد الثقافات واللغات ، والقضاء على الفكر الطائفي ، وبناء الوعي بأهمية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية([14]).

وهذا الامر يتطلب دوماً وضع اسس وطنية وعلمية لاختيار اعضاء لجان المناهج ممن يمتلكون افقاً وطنياً واسعاً وخلفية علمية رصينة وثقافة دينية وسطية وطروحات جديدة تتوافق مع روح التقدم الحاصلة في ميادين العلم والمعرفة في عالم اصبح كل شئ فيه مفتوحاً منفتحاً على الآخر. مع الاخذ بنظر الاعتبار ان أي منهج مهما توافق مع روح المتغيرات الحاصلة على الصعيد العلمي والتقني والثقافي ، فأنه ينبغي ان لا يفرط بقيم الهوية الوطنية بأبعادها الثقافية الاصيلة ؛ وفي الوقت نفسه عليه تنمية روح التبادل والتعاون الثقافي والعلمي مع الآخر، ذلك ان أي منهج لا يقوم على تشجيع التفاعل مع ثقافة الآخر ومخرجات الحضارة الاخرى فأنه لا يمكنه القيام بدوره المفصلي في تغيير المجتمع نحو الافضل، لذا فأن المناهج الدراسية المستقبلية يجب ان تاخذ بالحسبان موضوع الانفتاح على العالم

[10]) سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، ندى عبد المجيد الانصاري ، ص١٠٨.

[11]) جامعة المستقبل : المحددات العلمية والآفاق الوطنية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٣١.

[12]) موجود على الموقع الالكتروني
www.annabaa.org/nbanews/2012/11/237.htm

[13]) جامعة المستقبل : المحددات العلمية والآفاق الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

[14]) سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، .مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨.

ثقافة وحضارة وتقنية بما يواكب التقدم العلمي الحاصل في ميادين الحياة كافة.فنحن شئنا ام أبينا نعيش عصر العالمية بكل ابعاده[١٥].

وطالما نحن بصدد آلية المناهج او تعديلها او تغييرها ، فأنه ينبغي التشديد على ان التغيير يجب ان لا يكون من اجل التغيير، بمعنى ان لا يكون استجابة لرؤى سياسية او حزبية محددة، بل ينبغي ان ينطلق من رؤية اجتماعية وفكرية وثقافية واقتصادية ، مستمدة من روح وطنية جامعة ومستلهمة لتراث وثقافة الوطن والمجتمع ومتطلعة لروح التجديد الحضاري بأبعاده المحلية والعالمية[١٦].

وعلى الرغم من تأكيد وزارة التعليم العالي على تبنيها مشروع تطوير وتحديث مناهج العلوم الإنسانية في الجامعات ، إذ جاء على لسان وزيرها، خلال حفل إطلاق المشروع إن الوزارة "قامت بوضع التوجهات الإستراتيجية لتطوير وتحديث مناهج هذه العلوم لدورها الفاعل في تشكيل ثقافة الإنسان وسلوكه المستند الى فلسفة يتجلى فيها تجسيد العلاقة بين الفرد والمجتمع وترسيخ الهوية الوطنية وتعزيزها وحل الكثير من الإشكاليات التي تواجه واقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني"[١٧]، إلا إن هذا المشروع لم يدخل حيز التطبيق الى الآن.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ومن اجل ان يأخذ التعليم في المؤسسة (الجامعية) فرصته المتوخاة في ترسيخ السلوك الديمقراطي ، فأن الضرورة تقتضي ايضاً ان يقوم على مبدأ احترام الحريات الاكاديمية التي توفر للعاملين في هذا الحقل، اجواء العمل والبحث والتدريس بلا قيود. فالتعليم الديمقراطي ينبغي ان يعتمد مبدأ احترام حقوق الانسان والحريات العامة ، ومنها الحرية الاكاديمية التي تكفل الوصول الى المعلومة المتوخاة دون ضغط او اكراه ، بل دون تمييز لمن يطلب هذه المعلومة، بمعنى دون تفريق بين طالب وآخر ، او بين باحث وآخر وفقاً للأعتبارات المختلفة التي تقوم على التصنيفات الجهوية او القبلية او الثقافية (الدينية والطائفية واللغوية)، او السياسية (الانتماءات الحزبية والآيديولوجية)[١٨].

ولكن هذا لا يمنع من وضع ضوابط عامة ، وهي ضوابط تحافظ على الحرية عن طريق حمايتها من الفوضى. فالحرية الاكاديمية لا تعني إحلال الفوضى عوضاً عن النظام ؛ إذ انها هي نفسها جزء من الحرية العامة ، والحرية العامة كما يعرف المختصون في حقل النظم السياسية والقانون الدستوري حرية يكفلها، بل وينظمها القانون ، فما يجري على الكل (الحرية العامة) يجري على الجزء (الحرية الاكاديمية)[١٩].

وبما ان الحرية الاكاديمية تنظم بقانون ، فأن هذا القانون ينبغي ان يضمن احترام هذه الحرية للتنوع الثقافي او القومي او اللغوي ، وان لا تكون أداة لإثارة الحساسيات الدينية او الطائفية او القومية او ما شابه ذلك ، وان تترك ما يفرق وان تتبنى ما يجمع ويوحد[٢٠]

---

[١] جامعة المستقبل : المحددات العلمية والآفاق الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

[٢] آلية تغيير المناهج ، جاسم حسين الخالدي ، ص١٢.

[٣] كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، موجودة على الموقع الالكتروني https://www.alsumaria.tv/news

[٤] افكار اساسية حول التعليم العالي الحديث في العراق ، عبد السلام ابراهيم بغدادي ، ص٣٨٢.

[١] المصدر نفسه ، ص ٣٨٣.

[٢] جامعة المستقبل (المحددات العلمية والافاق الوطنية) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠.

بكلمة اخرى ، أن على التعليم الديمقراطي بمفرداته ان يحترم الخصوصيات والثقافات الفرعية بمختلف الوانها القومية والدينية وحتى الطبقية ، وان يعتمد (الوسطية) ، وان لا يغلب وجهة نظر قومية او دينية او مذهبية على نظيراتها ، وان يترك للناس خياراتهم الثقافية مع مراعاة ان تكون هناك قيم رضائية يتم الاتفاق بشأنها بخصوص المناهج والمفردات الدراسية[٢١].

والفقرة السابقة تقود الى ضرورة الالتزام بمنهج (رضائي) عام يتبنى قيم ثقافة تحافظ على الوحدة الوطنية وترصن دعائمها واركانها ، عن طريق الابتعاد عن أي مفردة تترك ندباً قاتمة في ذاكرة النشئ الجديد ، ومن ذلك مثلاً ضرورة ان تخلو المفردات الدراسية من الوقائع والحوادث التي قد تثير التباسات او إشكاليات بين افراد المجتمع. ان العمل بالاتجاه الرضائي او الجامع ، لا بد وان يقوم نحو استحضار قيم حقوق الانسان ومواضيع الحريات العامة ، والاسس العامة للديمقراطية وتضمينها ضمن المناهج الدراسية، وبما يتلائم مع سياقات مرحلة وطبيعة كل كلية او مؤسسة تعليمية ، وان يكون تدريس هذه المواد متوافقاً مع ثقافتنا الوطنية وموروثنا القيمي والحضاري ، والاطر الجامعة التي اقرها الدين الإسلامي الحنيف والاديان السماوية

غير إن الاهتمام بما تقدم من قبل الجامعات في جانبه النظري لا يكفي إذا لم يقترن ذلك بالسلوك الديمقراطي لبعض اعضاء الهيئة التدريسية تنظيراً وممارسةً في القاعات الدراسية وخارجها. وللنهوض بذلك ينبغي على الجامعات العراقية وضع برنامج يهدف الى ترسيخ السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية التي اصبحت ضرورة حياتية للنظم السياسية والمجتمعات المتعددة ؛ ليس لأنها افضل وسيلة لتحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ومن ثم التفتيت ، بل لأنها توفر المناخ المناسب الذي يفجر الطاقات الكامنة في مجتمعاتنا ، على ان يتضمن هذا البرنامج إلزام كليات العلوم السياسية بشكل خاص بإلزام طلابها على اجراء بحوث ميدانية عن الاحزاب السياسية العاملة في ساحاتها ووسائل التنشئة التي تعتمدها ، وتحديداً بحوث التخرج من اجل خلق جيل جديد مستقبلي يشارك بفعالية في الاداء السياسي بعيداً عن السلبية واللامبالاة التي تطبع العمليات السياسية في معظم دول عالم الجنوب. ولسد جزء من الفراغ الذي حصل بسبب شيوع بعض الظواهر السلبية التي حصلت في الجامعات ولتأكيد اهتمام الجامعة بالاحداث والظروف السياسية التي يمر بها المجتمع العراقي[٢٣]. دون الاكتفاء بدراسة البعد النظري فقط.

فإحدى أهم المشكلات التي يمر بها التعليم في العراق هو غلبة المواضيع النظرية على المواضيع التطبيقية والعملية ، الأمر الذي يؤدي الى تخرج كوادر أكاديمية تدور في فلك الثقافة التقليدية ولا تستطيع الانتفاع بما تعلمته عملياً في مجال العمل.

كما أن قدم المناهج وأساليب عرضها يؤدي ايضاً الى تخريج كوادر لا تستطيع تقديم شيء يذكر في الغالب. وللخروج من هذا الوضع لابد من –إضافة الى

[٣] المصدر نفسه ، ص ٣٠.

[٤] افكار اساسية حول التعليم العالي الحديث في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٤.

[١] التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٧-٢٨.

ثورة تعديل المناهج – تفعيل دور النشاطات اللاصفية والدروس التطبيقية للحصول على كوادر مسلحة بالخبرة الميدانية اولاً، وثانياً لغرض تقريب الآواصر بين الطلبة.

فالهيئة التدريسية في الجامعة– فضلاً عن دورها التعليمي – فإن لها دور تربوي ايضاً من خلال التأكيد بأستمرار على ضرورة تبني القيم التي تجمع بين الطلبة ونبذ ما عداها ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على توسيع مجالات النشاطات غير الصفية في اروقة الجامعات ، ومن ذلك تشجيع النشاطات الرياضية بين عموم الطلبة[٢٤]. لما فيها من ترجمة للطاقات ، وتنمية لروح المبادرة والمبادأة والتعاون ، وتعزيز مبدأ التنافس السلمي الشريف الذي يعد احد اساسيات السلوك الديمقراطي. كذلك ضرورة التأكيد على حضور الندوات واللقاءات والمؤتمرات وورش العمل ، لا سيما تلك المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان وحرياته العامة ، او التي تحض على التعايش السلمي والتقريب بين الفئات والاديان والمذاهب والاثنيات.

ثانياً: دور اساتذة الجامعات في ترسيخ السلوك السياسي الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣

إن الحديث عن المناهج المتطورة لا يعد كافياً لغرض تأمين تعليماً جيداً يحقق جودة التعليم او نوعيته وملائمته مع المهام التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها بوصفها من الأهداف الإستراتيجية المهمة التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (الاونسكو) ، بل أن الأهم من ذلك يكمن في توفير أساتذة أكفاء يمكنهم تعليم الطلاب هذه البرامج، وفي قدرة هؤلاء الأساتذة على توفير مستلزمات البرامج التعليمية من برامج التدريب وأعمال تطبيقية وطرائق تقييم، وكيفية تنمية قدرات الطلبة المعرفية ، وكلها أمور أساسية تتعلق بكفاءة الأساتذة ومدى تعمقهم في المواد المناط بهم تدريسها ومدى خبرتهم في مجال التعليم والتدريس، فالخبرة الأكاديمية للأستاذ وقدرته على التأهيل المستمر والبحث ومدى تفرغه لعملية التعليم هي من الأمور المهمة لمواكبة عملية تطوير البرامج

فالمشكلة هنا لا تتعلق بالمناهج فحسب ، وإنما من يقوم بتقديم هذه المناهج. إذن يكون السؤال عن كيفية التعلم ومن يعلم؟. إن الخطأ الشائع الذي تقع فيه الانظمة التربوية والتعليمية هو الفصل بين الطريقة او الاسلوب ومن يقوم بتنفيذها ، وان استيراد طرائق ونماذج مبتكرة للتعليم وتصورها على إنها العلاج الناجح لكل المشكلات التربوية والتعليمية ، والنتائج التي تأتي في اغلب الاحيان مخيبة للآمال[٢٦].

إن معظم اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية يمارسون عملهم بنحو تقليدي تلقيني ، في حين إنه لم يعد دور الاستاذة الجامعيين مخزنيين او (ملقنين وناقلين) للمعلومات والمعارف الانسانية والعلمية او

[٢]) التنشئة الاجتماعية–السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١.

[١]) مناهج وطرق تدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية بين الثوابت الموضوعية والآفاق المستقبلية ، دينا جواد مطلك ، ص ص ٣٥٢–٣٥٣.

[٢]) التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، محمد كريم ، ص ص ١٦١–١٦٢.

مجيبين على الاسئلة تحت شعار (انت تسأل ونحن نجيب) ، بل المدرس موجه وملهم ومثير لأفكار الطلبة يوجههم الى البحث والتنقيب والتقصي[٢٧]. لتنمية روح المبادرة لديهم ، ولمنحهم مزيداً من الثقة بالنفس في معالجة الامور.

لكن ذلك لا ينفي وجود بعض أعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات والمعاهد العليا ممن تتوافر لديهم القدرة على تحديث واستيعاب الجديد من الطرائق والأساليب التدريسية ، لكنهم كثيراً مما يصطدمون بجملة عوائق لعل اهمها السياقات الروتينية المتبعة في جسد المؤسسة التعليمية والرغبة في عدم الخروج عن النمط التقليدي ، وعدم توفر الوسائل والأدوات اللازمة لاستيعاب هذا التحديث من بنى تحتية واجهزة وما شاكل ذلك.

إن التعليم العالي ليس مجرد نقل المدرس الجامعي للمعارف والمعلومات الى الطالب، بل عملية تعنى بنمو الطالب عقلياً ومهارياً ووجدانياً وتربيته تربية متكاملة ، وتكامل شخصيته وصقلها من مختلف جوانبها. ومن هنا ، فإن ثمة مهمة كبرى تقع على عاتق عضو الهيئة التدريسية في التعليم العالي وهي تعليم الطالب كيف يفكر؟ لا كيف يحفظ؟.

ولكن هذا الشئ مرتبط بسؤال آخر هو ماذا نعلم، لا سيما ان هناك كثير من الاهداف التي تسعى المجتمعات الى تحقيقها من التعليم هي غير واضحة المعالم . إن ظاهرة التلقين التقليدية والابتعاد عن الإثارة الفكرية في عملية التدريس والتي تقود الى عوامل من اهمها عضو الهيئة التدريسية في الجامعة، الذي ما زال يؤدي دوره بنحو تقليدي موروث ويخشى كل تجديد وجديد. ولا يغيب عن الاذهان ان الاستاذ والطالب هما جزء من منظومة المجتمع ، الذي رسخ في عقول بعض الافراد مبدأ الإتباع لا الإبداع ، وذلك نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية عاشها الانسان في ظل تسلط عسكري واقتصادي وثقافي وعلمي[٢٨]. فالنظام التربوي ومؤسساته التعليمية (من الابتدائية الى الجامعة)هي القناة الاكثر تأثيراً في تشكيل القيم لدى الطلبة ، واول من يحدد لهم الطريق لتبني ثقافة معينة ، تقوم على تكريس علاقات السلطة الخاصة بالنظام الابوي ، وتسعى الى الضبط الاجتماعي بدلاً من توظيف الحرية المترتبة عن المعرفة. فالتعليم عندنا يقوم على (التلقين) وحشو الذاكرة الذي ينتج بالضرورة عقلاً يأخذ بالامور كما لو كانت مسلمات دون ان يتحاور معها بفكر ناقد. فتلقين الطالب تفسيرا واحداً ورأياً واحداً وصوتاً واحداً ، وإجباره على تبنيه ، واحدة من السمات السلطوية البارزة في مناهجنا التربوية ، التي نجم عنها تعود طالبنا على الخضوع والعجز ، وغلق كل نوافذ عقله إلا النافذة التي تضخ عليه المعلومات ليودعها في مخازن الذاكرة ، بطريقة تجعل فيها الطالب (مستقبل) لا (محاور)[٢٩].

إن عملية التعليم عندما تتحول الى عملية (إيداع) من المستحيل ان تؤدي الى (الابداع) ، فالتلقين يحيل عقل الطالب الى مجرد مخزن ، بينما التعليم الحواري من شأنه ان يطلق الطاقات الإبداعية ويشجع المبادرات

[٣]) أساليب التدريس الجامعي ، عايش زيتونة ، ص ١٧.

[١]) التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢.

[٢]) دور الجامعة في ترسيخ ثقافة الحوار ، جميل مصعب محمود ، ص ١٠٦.

القرائية فينمو العلم ويتحرك الفكر[٣٠] ، وهذا يعني ان ما يعلم والطريقة التي يعلم بها لا تلائم إعداد طالب التعليم العالي ، ولا تهيئه للتفاعل مع روح العصر ، ولا يعده لما يحمله المستقبل من متغيرات[٣١].

ويمكن إيجاز ابرز النتائج السلبية للتلقين في التعليم بما يأتي([٣٢]):-

١.إضعاف الفهم والتحليل والنقد والبحث والتجريب والنبوغ والإبداع والتجديد والتعلم الذاتي.

٢.التعليم بالتلقين يقود إلى الاستسلام والتكيف مع القهر والاستغلال.

٣.يحرم الطلبة من المشاركة والتفاعل ، وينمي السكوت والسرحان والطاعة العمياء ويثير الملل والشرود والنعاس والنوم.

٤.يهمل الحاجات والاهتمامات الحقيقية للطلبة ، ولا يوفر التدريب العملي التطبيقي ولا يهتم بمهارات الطلبة.

٥.يفرض استراتيجية تقويم أحادية قائمة على استرجاع المعلومات التي حفظها الطالب.

٦.يمنهج التلقين العقول في قوالب جامدة تؤدي إلى استمرارية التعليم بالتلقين في الاجيال القادمة بالتوارث جيلاً بعد جيل.

ان جعل التعليم تلقينياً فقط هو محبط للطالب، ومقيد لتفكيره ولقدرته على التفكير والابداع والابتكار. لذلك ، فالطالب يحتاج الى استاذ يحاوره ويشجعه على التساؤل وإبداء الرأي ، يحتاج الى استاذ يستخدم الوسائل الجديدة والمتجددة لنقل ما يقدمه من معرفة الى الطالب بكفاءة وفاعلية ، ويشاركه في العمل المعرفي ويستنبت بذلك طاقاته الفكرية ، وإمكاناته الانسانية. ولكن السؤال هنا ، إذا كان ما سبق يمثل احتياجات الطالب ، فهل يستطيع الاستاذ الاستجابة لهذه الاحتياجات؟. للأجابة على ذلك ، يتطلب توضيح اربعة امور اساسية تخص الاستاذ وتقيد عمله ، اولها : عدد الطلاب في الفصل الواحد ، فكثرة هؤلاء تحد من إمكانات التواصل والحوار. وثانيها : المنهج المقرر ، والحقيقة هنا ان المشكلة ليست في المنهج فقط ، بل بما يجري الاعتياد على تقديمه من تفاصيل يطلب تلقينها ضمن المنهج ، حيث تأخذ هذه التفاصيل وقتاً طويلاً يستهلك زمن الحصص الدراسية ، ولا تبقى للمشاركة وقت يذكر . وثالثها : عدم توفر الوسائل التعليمية الجديدة والمتجددة على نطاق واسع . اما رابعها : عدم اعتياد الاستاذ ذاته على ثقافة الحوار والمناقشة عبر حياته كطالب ، او بعد ذلك كأستاذ[٣٣].

على ان هنالك من ينظر للمشكلة التعليمية من زاوية اخرى ، تتمثل بوجود علاقة بنيوية تتعلق بطبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، العلاقة التي تفرض ربط المشكلة التعليمية بالإطار الثقافي، الذي يمثل بحسب هذه العلاقة، جوهر المشكلة في التعليم وأساسها، وبالتالي لابد من النظر إلى هذه المشكلة من خلال هذا

---

[٣] تحليل وتفسير سلبيات الوضع الراهن في الحياة الجامعية في مصر ، سعيد اسماعيل علي ، ص ٢٦.

[٤] التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢.

[٥] امراض التعليم العالي ، موجودة على الموقع الالكتروني :
www.vb.arabagate.com

[١] نقلاً عن دور الجامعة في ترسيخ ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥.

الإطار الثقافي ، وبحسب هذا الإطار الثقافي يمكن النظر إلى المشكلة التعليمية من خلال الأبعاد التالية[٣٤]:

أولاً: أن المشكلة التعليمية هي متفرعة عن المشكلة الثقافية التي هي الأصل، بمعنى أن جوهر المشكلة التعليمية وعمقها، يمتد ويرجع إلى أساسيات المشكلة الثقافية.

ثانياً: أن كون المشكلة في جوهرها وعمقها لها طبيعة ثقافية، فهذا يعني أن المشكلة من حيث الأساس ترتبط وتتصل بالمجتمع، وليس بالمؤسسة التعليمية فحسب، وبالتالي لابد من النظر لهذه المشكلة في داخل المجتمع، وليس في حدود المؤسسة التعليمية.

ثالثاً: أن أي بحث في معالجة المشكلة التعليمية، لابد فيه من الالتفات إلى الإطار الثقافي المتصل بهذه المشكلة، وتكوين المعرفة بطبيعة مشكلتنا الثقافية في مجالنا الاجتماعي.

وبحسب زاوية النظر هذه، فإنه بالإمكان تلمس أثر المشكلة الثقافية على مختلف أبعاد ومكونات العملية التعليمية، بما في ذلك المناهج والتدريسيين والطلاب.

فعلى مستوى التدريسيين، نلمس أثر المشكلة الثقافية بالتقيد الحرفي للمادة العلمية من قبل بعض اعضاء الهيئة التدريسية ، وتقديمها بأسلوب الجمود الذهني عن طريق التلقين (كما سبق وان اوضحنا ذلك)، وليس عن طريق شرحها شرحاً ناضجاً تمتزج فيها المعرفة بالثقافة، والعلم بالتربية.

أما على مستوى الطلاب، فإن أثر المشكلة الثقافية، هي أكثر وضوحاً، حيث نرى أن قطاعاً كبيراً من الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم، وهم لا يحملون معهم أية خلفية ثقافية، ويضلون لزمن غير قصير، على هذا الضعف بدون أي تغيير جوهري، والغريب في الأمر أن الكثير من هؤلاء يحملون معهم هذا الضعف الثقافي، إلى ما بعد تخرجهم من الجامعات. في حين أن المفترض في الطالب الجامعي أو المتخرج من الجامعة، أن يكون مثقفاً أو صاحب ثقافة أو تأهيل ثقافي، بعد هذا الزمن غير الطويل نسبياً، من التعليم الذي يعد كافياً بالتأكيد في البناء العلمي، والتكوين الثقافي في شخصية الطالب.

لهذا كان ينبغي أن تلفت المشكلة التعليمية، النظر إلى طبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، وإذا أردنا البحث عن معالجات جذرية وعميقة وبعيدة المدى لهذه المشكلة التعليمية، فعلينا أن نجعل من الثقافة والإطار الثقافي، مدخلاً للنظر والتحليل والاستشراف.

ثالثاً: نحو الارتقاء بواقع المؤسسة الجامعية ومناهجها الدراسية

من اجل النهوض بواقع المؤسسة التعليمية الجامعية ، والارتقاء بمناهجها بالشكل الذي يرسخ السلوك الديمقراطي في عقول ونفوس الطلبة ، فإن هنالك مجموعة من المستلزمات ، سنأتي على ابرزها:

- إعادة النظر في المنظومة القيمية للمناهج الدراسية ، من خلال ليس فقط التركيز على تضمين مفردات الديمقراطية ، وحقوق الإنسان والحريات العامة ، بل والعمل على تجذيرها كسلوكيات وانماط عمل ، عن طريق نقلها من واقعها النظري الى الواقع التطبيقي ، وذلك بتعزيز اسلوب التفاهم المتبادل داخل المحاضرة بين الاساتذة والطلبة من جهة ، والطلبة فيما بينهم من جهة اخرى ، والتأكيد على

[٣٤]) موجود على الموقع الالكتروني
www.annabaa.org/nbanews/2012/11/237.htm

ثقافة الحوار الهادئ ، واحترام الرأي الآخر ، ونبذ الآراء المتطرفة ، بشكل يجعل من قاعة المحاضرة مختبراً تتفاعل فيه الافكار والاتجاهات على اختلاف مشاربها دون تصادم او تعارض. على ان يتولى هكذا نوع من المحاضرات تدريسيين ممن هم بلقب (استاذ) او (استاذ مساعد) على اقل تقدير ، وتوفير كل ما يحتاج له من وسائل واجهزة ومعدات.

كما يجب ان تتضمن المحاضرة التعريف بالعملية السياسية الجارية في العراق ، والتشجيع على المشاركة السياسية بأختلاف اشكالها ، والتوعية بأهميتها ، بأعتبارها قيمة وحق من الحقوق السياسية للمواطن العراقي.

- إدخال مقررات دراسية جديدة تؤكد على اهمية (التعايش السلمي) و (تعزيز السلم الاهلي) في بلد يتسم بالتعدد الديني والمذهبي والقومي مثل العراق ، فالموروث الحضاري والتاريخي والديني يفترض ان لا ينظر اليه من زاوية واحدة ، او يكتب بيد واحدة ، بل هو نتاج تفاعل كل المكونات التي عاشت على ارض العراق ، وهذا ما يستدعي بدوره وبالتزامن تعديل مناهج التاريخ ، ومناهج اقسام الشريعة الاسلامية.على ان يتم التركيز على الموحدات الحضارية الكبرى وتجاهل المفرقات الثقافية الصغرى.
- تربية الطالب في اروقة الجامعة على قيم المحبة والتآزر ، مهما اختلفت المشارب ، والتركيز على ان العراق وطن للجميع ليس اليوم ، بل وعبر الآف من السنين خلت. وان بناء الوطن اليوم بحاجة الى الحوار وليس الاحتراب ، وان يقدم للجميع افضل ما بوسعهم وكما فعل الآباء والاجداد عندما بنوا حضاراته وجعلوه قبلة للدنيا اكثر من مرة[٣٥].
- التأكيد على دور النشاطات اللاصفية ، كالنشاطات الرياضية ، او النشاطات الثقافية ، والمهرجانات والمحافل ، لما لها من دور في تفجير مكامن الإبداع ، وتفعيل روح المبادرة والرغبة في الإنخراط في الانشطة العامة ، وكذلك تعزيز الآواصر التي تربط بين الطلبة ، لا سيما اولئك الذين هم على انتماءات دينية او مذهبية او قومية مختلفة ، وتعليمهم كيفية العيش معاً ، وتقبل بعضهم للآخر رغم التنوع.
- حضور المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل التي من شأنها الدعوة الى (حماية حقوق الانسان) و (تعزيز الهوية الوطنية) و(تحقيق العيش المشترك) ، نظراً لدورها الفاعل في تعميق هذه القيم في وجدان الطلبة وسلوكياتهم.
- تنظيم زيارات ميدانية الى المتاحف والرموز الاثرية والمعالم الحضارية لأستنهاض العمق الحضاري للبلاد في نفوس الطلبة ، ومن ثم تعزيز الشعور بالانتماء للهوية الوطنية العراقية.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الحكومية بخصوص قيام الاخيرة بتدريب الطلبة وتنمية مهاراتهم خلال فترة العطلة الصيفية ، بما يمنحهم معرفة (ولو بسيطة) بالشأن الاداري ، وينمي لديهم روح الإحساس بالمسؤولية ، والرغبة في

[١] دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار ، صالح عباس الطائي ، ص ٥٨.

ممارسة الانشطة التطوعية وخدمة الصالح العام. لكن وللأسف ، فقد اثبتت تجربة السنوات السابقة عدم نجاعة هذا الاجراء بسبب عدم جدية المؤسسات الحكومية في استقبال الطلبة وتدريبهم ، ووضعهم في غرف تكاد تكون معزولة عن المواطنين ، مقابل تخلف الطلبة عن حضور التدريب وتهربهم قبل نهاية اوقات الدوام الرسمي[٣٦].

- واخيراً ، وكما سبق وان ذكرنا ، فإن الامر لا يتوقف فقط على المناهج الدراسية المقررة ، بل ايضاً يعتمد على النمط التدريسي للاستاذ الجامعي وطريقة إيصاله للمحاضرة ، فكلما كان إعداد الاستاذ الجامعي متميزاً خلال مراحل تواجده بالجامعة ، فإنه سيبدع في الحوار مع طلابه من خلال علمه وعمله ، وكلما وجد الطالب استاذاً جامعياً قائداً علمياً فاعلاً وواعياً وايجابياً وحيادياً ومحاوراً جيداً في معاملة طلبته في قضايا ابناء وطنه وامته ، تعلم الطالب القيادة العقلية العلمية الفاعلة في الحياة والسلوك الايجابي ، والصدق في القول والعمل ، وشارك في بناء وطنه بتعايش وطني مستنداً الى حلول استاذه. اما اذا عاش الطالب في الجامعة بين اساتذة سلبيين ورأى منهم نماذج غير قيادية ومنعزلة اجتماعياً ، ومتعصبة مناطقياً وطائفياً ودينياً ، ومتحيزة مذهبياً وقومياً ، تعلم الطالب السلبية ، والخوف ، والخنوع ، والانعزالية ، والتعصب للطائفة والمذهب والجنس والقوم ، وبهذا سيصبح هذا الطالب غير قادر على الحوار الهادئ والمنطقي في المجتمع.لذا يتطلب الامر ان تكون قاعات المحاضرات انموذجاً علمياً وعملياً للتدريب على الحوار النافع ، والنقاش الهادف ، والخلاف الهادئ[٣٧].

فدور اساتذة الجامعات والباحثين يتجلى بإقامة اعمق الوشائج مع الطلبة بالاعتماد على مدخلات ومخرجات ثقافة الحوار ، من خلال استخدام اساليب التكرار و الاقناع ، إضافة الى اساليب الاستمالة من خلال محاكاة العقل ومحاكاة العاطفة بمخاطبة الغرائز وإثارة الهمم لتحقيق استجاباتهم وإثارة اهتماماتهم بثقافة الحوار وجعلها ديدن عملهم ، فالدعوة الى رص الصف الوطني ولم الشعث لضمان استقلال وحدة العراق ارضاً وشعباً[٣٨].

وهذا يتطلب بدوره ، الاهتمام برفع مستوى إعداد التدريسيين ، والعناية المستدامة بتدريبهم، لتطوير كفاءاتهم التعليمية والتربوية ، وإكسابهم المزيد من الخبرة والتجربة، ليكونوا في المستوى اللائق والناضج، لأداء مهامهم ووظائفهم وبالشكل الذي ينعكس في بناء وتكوين الطلاب تعليمياً وتربوياً.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح ، إن مناهج التدريس المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن متسقة تماماً مع واقع التحول الديمقراطي الذي يمر به البلاد ، والقيم الواجب ترسيخها في عقول ونفوس ووجدان الافراد ، وذلك على مستويين : الاول والمتعلق بمضامين تلك المناهج التي لا زالت غارقة في قدمها ، وعدم قدرتها

[٢] بناءاً على شهادات الطلبة الذين تم ارسالهم للمؤسسات الحكومية ، وايضاً بناء على تقارير تقويم الاداء الواردة من تلك المؤسسات بحق الطلبة.

[١] دورالجامعة في ترسيخ ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢.

[٢] دورالجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

على مواكبة روح العصر والتقدم ، فضلاً عن استمر دورانها في فلك التنظير دون التطبيق ، وعدم مراعاتها لواقع التعدد الديني والقومي والمذهبي الذي يتميز به المجتمع العراقي، بما لا يخدم العملية الديمقراطية وسلوكياتها.

اما المستوى الثاني: فيتعلق بوسائل إيصال تلك المناهج للطلبة من قبل اعضاء الهيئة التدريسية ، والتي غلب عليها طابع (الجمود) بفعل سحب علاقات السلطة الخاصة بالنظام الابوي وإسقاطها على العملية التعليمية بفرض واحدية الرأي والامتثال والطاعة المطلقة لرأي الاستاذ دون مخالفة او معارضة ، الامر الذي غيّب ثقافة الحوار ، وتقبّل الرأي الآخر التي هي من اهم اساسيات السلوك الديمقراطي. فالتعليم في العراق لم يخرج عن سياقه التقليدي المعتمد على "التلقين" الذي لا يتلائم وإعداد طالب التعليم العالي ، ولا يؤهله لتفسير احداث المستقبل او التنبؤ بها او الاستعداد لمواجهتها.

إذاً، وللنهوض بواقع العملية التعليمية يتوجب تعديل المنظومة القيمية للمناهج الدراسية ، وإقرار مناج دراسية تدعو للتعايش السلمي ، كما يتطلب ذلك تفعيل دور النشاطات اللاصفية وتكثيف المشاركة في المؤتمرات والندوات والملتقيات ، لما لها من دور في تنمية روح المبادرة والانخراط في الانشطة التطوعية ، وتقريب المسافات بين الفئات والاديان والمذاهب والقوميات المختلفة.